

الرباط في: فاتح رجب 1427  
الموافق ل: 27 يوليو 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

الوزير الأول

منشور رقم: 5/2006

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2007 .

المرفقات : 2 .

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد ، تشكل السنة القادمة محطة أخرى في مسيرتنا نحو بناء اقتصاد قوي ومرن قادر على الانخراط الإيجابي في محيطه العالمي والتكيف مع تغيراته المتسارعة، ومتمتع بحصانة كافية لمواجهة التطورات المفاجئة. كما أنها تمثل لبنة أخرى في مسلسل إرساء أسس مجتمع مزدهر ومتماسك تسوده روح التضامن والتكافل وتكافؤ الفرص بين مختلف مكونات المجتمع .

ومن هذا المنطلق، يجب أن يكون قانون المالية لسنة 2007 سندا قويا للإصلاحات العميقة التي يتم إنجازها بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة نصره الله، لتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ولبلورة العمل الحكومي في هذا الاتجاه خلال السنة المقبلة، يتعين استحضار ثلاث أولويات رئيسية :

## أولاً : دعم النمو الاقتصادي المستدام

يتعين توفير الشروط اللازمة لدعم وتيرة النمو من خلال ثلاثة أعمدة :

**I –** تأمين استقرار الإطار الماكرو اقتصادي لضمان نمو مستدام وسليم ولتعزيز الثقة في المستقبل لدى الفاعلين، خاصة منهم المستثمرين، سواء منهم المحليين أو الأجانب، وذلك من خلال التحكم في المالية العمومية وفي وتيرة التضخم، ومواصلة تحسين وضع الحسابات الخارجية بدعم الأنشطة المدرة للعملة الأجنبية ؛

**II –** الرفع من وتيرة الاستثمارات، حيث يعد الاستثمار المصدر الناجع لتكوين رأس المال اللازم لإنتاج الثروات وتميبتها وتوزيعها وإحداث مناصب الشغل المنتجة ، وكذا توفير التجهيزات والخدمات الأساسية بجودة عالية قصد دعم النشاط الاقتصادي مما يستلزم على الخصوص، وضع استراتيجيات قطاعية واضحة المعالم لتتوير الرؤية أمام المستثمرين حول مؤهلات مختلف القطاعات ، وتكثيف فعالية الإطار المؤسسي الذي تم وضعه من أجل تبسيط المساطر وتسريع إجراءات إحداث المقاولات وإنجاز المشاريع، مع توفير الأدوات اللازمة على المستوى التمويلي من خلال نهج سياسة مالية يقظة والتكيف المستمر لسبل التمويل مع الحاجيات .

ويتعين هنا التذكير بالمشاريع الكبرى التي تكتسي طابعا مهيكلا بمقدورها تعزيز التوازن المجالي لتشكيل أقطاب للتنمية، ويتعلق الأمر أساسا بالمركب المينائي بطنجة المتوسط، وبالمحطات السياحية، وتهيئة ضفتي أبي رقرق، وكذا الأقطاب المرتبطة بمجالات تصنيع أجزاء الطائرات بالنواصر، والمنطقة الحرة بطنجة لصناعة أجزاء السيارات والإلكترونيك المختص، ومركب تحويل المنتجات البحرية بأكادير، وإحداث شبكة لقطاع الخدمات عن بعد التي عرفت انطلاقها مؤخرا بمدينة الدار البيضاء .

ويعد تشجيع مقاربة الشراكة بين الدولة بمختلف مكوناتها والمستثمرين الخواص عاملا أساسيا من أجل تأمين تظافر جهود كل الأطراف المعنية وتكامل تدخلاتها للنهوض بقطاعات معينة . وقد أدت هذه المقاربة إلى نتائج

ملموسة في ميادين التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل والسياحة وصناعة النسيج والألبسة والسكن الاجتماعي والتهيئة الحضرية .

**III –** تقوية هياكل الإنتاج والإنتاجية للتمكين من رفع التحديات التي تطرحها العولمة واحتدام التنافس بين الدول، والاستفادة من الفرص الجديدة التي يوفرها انفتاح الأسواق، وذلك من خلال تأهيل المقاولات، خاصة منها الصغرى والمتوسطة، بتحديث تجهيزاتها ومعداتها وطرق تدبيرها من جهة ، وتقوية الأجهزة المهنية التمثيلية للمقاولات حتى تتمكن من أن تكون سندا فعالا لهذه المقاولات من جهة أخرى.

**ثانيا : استكمال الإصلاحات الهيكلية والقطاعية قصد منح الاقتصاد الوطني المرونة والفعالية اللازمتين لتمكينه من تسريع وتيرة النمو والصمود أمام الأزمات.**

ويندرج ضمن هذا الإطار على الخصوص:

- ◀ مواصلة أوراش الإصلاح بالإدارة العمومية من أجل الرفع من مردوديتها وتحسين نوعية الخدمات التي تؤديها لفائدة المواطنين والمقاولات؛
- ◀ مواصلة تحديث قطاع القضاء بهدف دعم مبادئ الحق والقانون وترسيخ الطمأنينة في عالم الأعمال؛
- ◀ تكريس انفتاح القطاع العام بما فيه المنشآت العامة، وذلك بإعادة تنظيمه وهيكلته وجعله يركز مجهوداته على مهماته الأساسية حتى يتعزز دوره في الاستثمار العمومي مع تحويل بعض أنشطته إلى القطاع الخاص في إطار منظور شامل يرمي إلى توزيع عقلاني لتدخلات القطاعين العام والخاص؛
- ◀ متابعة إصلاح قطاع الماء بغية ترشيد استعمال هذا المورد الحيوي، خصوصا في قطاع الري وصيانة المنشآت المائية وتعميم ولوج الماء الشروب والتطهير؛
- ◀ مواصلة تأهيل قطاع الطاقة على ضوء المستجدات المتسارعة التي يعرفها هذا القطاع على الصعيد العالمي، وذلك بهدف تأمين تغطية مختلف حاجيات البلاد على المديين المتوسط والبعيد، من خلال إنعاش المصادر البديلة وتنمية الطاقات المتجددة؛

« إصلاح أنظمة التقاعد قصد تحصينها ضد المخاطر التي تعيق ضمان ديمومتها.

**ثالثاً :** تحديث الهياكل الاجتماعية من أجل إرساء أسس مجتمع مزدهر و متماسك من شأنه أن يشكل دعامة قوية للإنتاج والإنتاجية ، وذلك عبر :

« الرفع من وتيرة إنجاز الأوراش التي انطلقت ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عن الشروع فيها صاحب الجلالة في خطابه السامي بتاريخ 18 ماي 2005 ، والتي أراد لها عاهل البلاد أن تضع العنصر البشري في جوهر مجهود التنمية الاجتماعية وأن تتصدى لكافة مظاهر الخصائص الاجتماعية والفقر وما ينتج عنها من إقصاء وتهميش ؛

« العمل على الرفع من مستوى المعيشة وتحسين ظروف العيش بالنسبة للجميع، خاصة ذوي الدخل المتواضعة في العالم القروي وفي هوامش المدن، من خلال :

• مواصلة تطوير نظام التعليم والتكوين انسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية للميثاق الوطني، خاصة في مجالات التعميم على مختلف الأسلاك والرفع من جودة التربية والتكوين؛

• العمل على استكمال تأهيل البنيات التحتية للعالم القروي بمداه بالماء الشروب والكهرباء وفك العزلة عنه؛

• إنجاز البرامج المرتبطة بمحاربة السكن غير اللائق وتنمية السكن الاجتماعي بتعبئة الرصيد العقاري للدولة وتوسيع إمكانيات التمويل المتاحة لهذا القطاع؛

• إعطاء دينامية جديدة للتشغيل عبر تفعيل الإجراءات المنبثقة عن توصيات الأيام الوطنية حول "مبادرات التشغيل" وتطوير أساليب إعادة تكوين وتأهيل المعطلين للتخفيف من حدة البطالة، خاصة بين الشباب حاملي الشهادات؛

• توسيع مجال التغطية الصحية الأساسية الذي عرف تقدماً ملحوظاً تجلّى على الخصوص، في تفعيل نظام التأمين الصحي الإجباري وتوفير الشروط اللازمة لانطلاق العمل بنظام المساعدة الطبية لفائدة ذوي

الدخل المحدود، وذلك بعد ضبط معايير تحديد الفئات المستهدفة وكيفية التدبير الإداري والمالي لضمان استمرار النظام على المديين المتوسط والبعيد . وفي نفس الإطار، يجري الإعداد لوضع منتج تأميني للتغطية الصحية لفائدة التجار الصغار والحرفيين والمهن الحرة .

## التوجيهات الخاصة بمشروع قانون المالية لسنة 2007:

بالإضافة إلى التوجيهات المذكورة أعلاه ، والتي يجب استحضارها كأرضية أساسية لإعداد مشروع قانون المالية ، فإنه يتعين كذلك العمل على تحسين ظروف توازن المالية العمومية من خلال تحديث طرق إعداد وتنفيذ الميزانية والتحكم في النفقات وتعزيز المداخل للمساهمة في استقرار الإطار الماكرواقتصادي بشكل عام ، خصوصا وأن الميزانية العامة للدولة معرضة لضغوط جسيمة ناجمة عن تحملات كتلة الأجور ونفقات التقاعد المرتبطة بها ودعم صندوق المقاصة وتداعيات الارتفاع المهول لأسعار النفط في الأسواق العالمية .

### 1- تحديث طرق إعداد وتنفيذ الميزانية:

يعتمد المنظور الجديد الذي تبنته الحكومة في إطار تحسين فعالية تدبير الموارد المالية على مبادئ المسؤولية والنجاعة والجودة بهدف تحديث وتبسيط منظومة النفقات العمومية وربطها بمنطق النتائج ومؤشرات الأداء، وذلك من خلال :

« اعتماد إطار للنفقات على المدى المتوسط (CDMT) الذي يرمي إلى تحسين مسلسل برمجة الميزانية عبر إضفاء مزيد من المرونة في توزيع الموارد العمومية وضبط التوقعات المتعلقة بتطور النفقات العمومية، وكذا انسجامها مع الإكراهات المرتبطة بالتحكم في عجز الميزانية .

وعلى غرار تجربة العديد من الدول التي اعتمدت إصلاحات عميقة في مجال المالية العمومية، فإن إطار النفقات على المدى المتوسط يهدف إلى تمكين مختلف القطاعات من إبراز طبيعة مكونات النفقات المخصصة لإنجاز برامج

العمل على مدى 3 سنوات ومواكبة التغيرات بتحيين المعطيات كل سنة، علما بأن هذا الإطار لا يعتبر بديلا لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف هذه المقاربة الجديدة إلى تدعيم الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج وتركيز الاهتمام على تأمين الاستعمال الأمثل للموارد المتوفرة من أجل دعم جودة الخدمات، وكذا الانسجام والتنسيق والاندماج بين تدخلات مختلف القطاعات .

وستعمل اللجنة الوزارية التي أحدثت لهذا الغرض بتاريخ 30 يونيو 2005 ، على إعداد منهجية لوضع إطار النفقات على المدى المتوسط وتفعيله على المستوى القطاعي لبعض الوزارات في أفق تعميمه لاحقا خلال سنة 2007 .

« ترسيخ تطبيق المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المتمثلة على الخصوص، في :

أ- شمولية الاعتمادات المرتكزة على الربط بين الاعتمادات الممنوحة والنتائج المتوخاة من استعمالها، وذلك عبر إسناد المكلفين بتدبير الاعتمادات مسؤوليات محددة لإنجاز البرامج والمشاريع المدرجة في الميزانية، وكذا وضع أهداف يمكن قياسها بمؤشرات أداء مرقمة، أخذا بعين الاعتبار مقارنة النوع الاجتماعي كلما أمكن ذلك؛ مقابل منح الأمرين بالصرف المزيد من المرونة في استعمال الوسائل المتوفرة لديهم؛

ب- تشجيع سياسة اللاتركيز بتحويل مزيد من الصلاحيات لفائدة المصالح اللامركزية عبر إبرام عقود مرنة بينها وبين الإدارات المركزية تحدد بموجبها الأهداف المتوخاة والوسائل المرصدة لإنجازها؛

ج- إنعاش الشراكة بين المصالح الإدارية والفاعلين المحليين من جماعات محلية وجمعيات وقطاع خاص لتأمين الاستعمال المشترك والمنسق للموارد البشرية والمادية والمالية المتوفرة لدى كل منها قصد إنجاز خدمات اجتماعية وبرامج تنمية لتغطية خدمات عمومية بفعالية أكبر؛

د- ملاءمة نظم الرقابة والأنظمة المعلوماتية مع المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية المرتكزة على النتائج وتقييم الأداء. وتستدعي هذه الملاءمة وضع إصلاح جديد تكميلا للإصلاحات الأخرى المتخذة في ميدان المالية العامة، يتم بموجبه إخضاع المال العام لرقابة أكثر نجاعة وفعالية، وذلك بتسريع وتيرة استعمال الاعتمادات وتخفيف المراقبة القبلية باعتماد مخاطب واحد موازاة مع تقوية المراقبة الداخلية للوزارات والمراقبة البعيدة بواسطة القيام بافتحاصات وتقييم البرامج المنجزة .

ومما يجب التأكيد عليه أن كل هذه الإصلاحات تندرج في إطار ورش واسع وطموح يمثل منتوجا مغربيا صرفا استأنس بالممارسات المتركمة محليا مع الانفتاح على التجارب الدولية في هذا الميدان .

واعتبارا لأهمية هذا الإصلاح في تحديث تدبير المالية العامة، فإنني أهيب بجميع الإدارات لتعميم تفعيل المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية، وكذا تعميم إبراز البعد الجهوي لمجهود الاستثمار بالنسبة لكل القطاعات تمديدا للإجراء الذي تم اتخاذه في هذا الشأن في قانون المالية لسنة 2006 .

ومن جهة أخرى، وفي إطار تعزيز الشفافية وتمكين المشرع من الوقوف على تفاصيل البرمجة الموازنية لجميع مكونات الميزانية في إطار مذكرات التقديم المرفقة بمشروع قانون المالية، فإنني أطلب منكم العمل على إعداد البرمجة المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لقطاعكم وضبطها بالتشاور مع المصالح المختصة لوزارة المالية والخصوصية.

## 2 - التحكم في النفقات :

إن تمويل العمليات والبرامج المدرجة ضمن مشروع قانون المالية مع تأمين شروط الاستقرار للإطار الماكرو اقتصادي يقتضي التحكم في تطور حجم الاعتمادات المفتوحة، مما يستوجب تحديد الأغلفة الإجمالية لاعتمادات التسيير والاستثمار أخذا بعين الاعتبار للتوجيهات التالية:

#### أ - نفقات الموظفين :

- حصر عدد التوظيفات الجديدة في المستوى الإجمالي للمناصب الشاغرة على إثر الإحالة على التقاعد كحد أقصى؛
- العمل على إعادة انتشار الموظفين لتغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي أو القطاعي؛
- اعتماد منهج التدبير التوقعي للموظفين باعتبار كل الإمكانيات المتوفرة .

#### ب - نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

- الحفاظ على الاعتمادات في مستواها لسنة 2006، مع العمل على تقليص نفقات التسيير عبر مواصلة سياسة محاربة التبذير والتحكم في نمط عيش الإدارة العمومية، وعلى الخصوص فيما يتعلق باستهلاك الماء والكهرباء والاتصالات، والنقل وكراء وتهييء المقرات الإدارية وتأثيثها ، والأسفار إلى الخارج وتنظيم المؤتمرات والندوات؛

#### ج - نفقات المقاصة :

- تعرف التحملات المتعلقة بالمقاصة تصاعدا مهما يؤثر سلبا على بنية الميزانية مما يؤدي إلى تقليص الإمكانيات المتاحة لتمويل الاستثمار .
- ويفرض الارتفاع المهول للأسعار الدولية لبعض المنتوجات، وخصوصا النفطية منها، إعادة النظر في نظام الدعم أخذا بعين الاعتبار ضرورة استهداف الفئات الأكثر احتياجا من جهة، والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية سواء فيما يتعلق بالنسيج الإنتاجي الوطني أو بالمالية العامة من جهة أخرى.

#### د - نفقات الاستثمار :

- العمل على إعطاء الأولوية للبرامج التي لها أثر حاسم في إنجاز أولويات الحكومة وتتوفر على دراسات جاهزة تثبت مردودية المشاريع ومعايير انتقائها؛ كما تتدرج في إطار التوجه الهادف إلى تعزيز التوازن المجالي للبنيات التحتية وخلق فرص الشغل وإنتاج الثروات .

### 3 - تعزيز المداخيل :

من المعلوم أن مساهمة مداخيل الميزانية المرتبطة بالتجارة الخارجية في تمويل النفقات تتقلص باستمرار. ويكتسي العمل على تعويض هذا التقلص في المداخيل طابعا ملحا، خاصة وأن تكثيف تدخلات الدولة في مختلف الميادين يتطلب نفقات إضافية يتعين تغطيتها.

لذا أطلب من السادة الوزراء الانكباب على المداخيل التي لهم الإشراف عليها، بما فيها الخدمات التي تؤديها المصالح التابعة لهم بمقابل، من أجل تحيين التعريفات المتعلقة بها .

ومن الممكن أن تقوم مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بدور محوري في هذا المجال، خصوصا وأن المداخيل الإضافية المعبأة ستبقى تحت تصرفها مما يساعدها على تحسين نوعية الخدمات التي تؤديها .

\*

\* \*

وقد تم وضع الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2007 بناء على التوجيهات والإكراهات المبينة أعلاه.

وهكذا تم تحديد الغلاف المالي المتعلق بوزارتكم فيما يخص نفقات المعدات والنفقات المختلفة من جهة، ونفقات الاستثمار من جهة أخرى، في الوثيقة المرفقة.

كما تجدون رفقته الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة المالية والخصوصة قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2007.

لذا ، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 28 غشت 2006 على أقصى تقدير، مع الحرص على مد المندوبية السامية للتخطيط بنسخة من هذه المقترحات المتعلقة بميزانية الاستثمار .

وأود في الأخير لفت انتباهكم إلى الضرورة الملحة للتقيد بالجدول الزمني المذكور أعلاه حتى نتمكن من إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2007 وتقديمه للبرلمان داخل الأجال التي حددها القانون التنظيمي للمالية .

وتفضلوا بقبول خالص التحيات .  
والسلام.

الوزير الأول

إبريس جطو